

الأسرة وعلاقتها بتشكيل الانحراف الاجتماعي والجريمة

The family and its relationship to the formation of social delinquency and crime

حنان مالكي

جامعة بسكرة، الجزائر

h.malki@univ-biskra.dz

* عبد الوهاب جودة الحايس

جامعة عين شمس، القاهرة، مصر

modogouda@hotmail.com

تاريخ القبول: 2022/05/13

تاريخ الاستلام: 2021/5/21

ملخص:

جاءت الدراسة الحالية كمحاولة لفهم وتحليل العلاقة الموجودة بين الأسرة وتفشي الانحراف والجريمة في المجتمع، وذلك من خلال التعرف على مختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها أسر الأحداث، والتي قد تكون سبباً في تعرضهم للانحراف، ورصد أهم الرؤى السوسنولوجية في تفسير الأسرة والانحراف الاجتماعي، وصولاً إلى ضرورة الاهتمام بمشاكل الأسرة للحد من انتشار الجريمة والانحراف في المجتمع، ومحاولة تحسين معيشة الأفراد من خلال زيادة متوسط الدخل الفردي وفق متطلبات الحياة الاجتماعية الحديثة.

الكلمات المفتاحية:

الأسرة؛ المجتمع؛ الجريمة؛ الانحراف؛ التفكك؛ الفقر

Abstract :

The current study came to try to understand and analyze the relationship between the family and the spread of delinquency and crime in society, this is done by identifying the Social, economic, and cultural conditions experienced by juvenile families, which may cause them to deviate, and monitor the most important sociological visions in the interpretation of the family and social deviation, through the need to take care to the family problems to curb the spread of crime and delinquency in society, to reduce the spread of crime and delinquency in society, by improving people's lives, According to the requirements of modern social life.

Keywords:

Family; society; crime; delinquency; disintegration ; poverty.

مقدمة:

الانحراف الاجتماعي والجريمة من الطواهر الاجتماعية المتلازمة مع السلوك البشري عبر مراحل تطوره، فهما ظاهرتين ليستا حديثة العهد، بل عانت منها المجتمعات القديمة وعرفتها التشريعات في مختلف العصور، عن طريق منع ارتكاب بعض الأفعال التي تشكل اضطراباً وخطورة على المجتمع والعلاقات السائدة فيه منذ أن شرع الإنسان يعيش في نطاق العشيرة أو القبيلة، فرغم عدم وجود سلطات رسمية في بادئ الأمر: كالبولييس، والمحاكم، والسجون، إلا أن المجتمعات الأولية كانت تحكم في سلوك أفرادها وتعاقب الخارج منهم عن أعرافها وقوانينها، إلا أنها لم تستطع منع ظهور الجريمة والانحراف وانتشارهما، فهما نتيجة لازمة لحياة الناس وما يثور بينهم من تنافس حول المصالح، وتنافس على إشباع الحاجات الأساسية.

وقد جاء الاهتمام بدراسة الفعل الاجتماعي الخارج عن القواعد والمعايير بين الفئات الاجتماعية من قبل البحث العلمي؛ بسبب ما اتضح أن الانحراف واكتساب السلوك الإجرامي غالباً ما يكون شائعاً بين الصغار، وأن معظم المجرمين البالغين قد بدأوا حياتهم الإجرامية منذ الصغر، مما يشير إلى أهمية الانتباه إلى الأسرة باعتبارها الوسيط الأول في إعداد الفرد وتشكيل شخصيته، ومع التغيير الاجتماعي السريع الذي لحق كافة المجتمعات على مختلف سياقاتها -على مر العصور- فقد نالت ظاهرة الانحراف الاجتماعي في المجتمع اهتمام العلماء والباحثين في تخصصات عدّة، لاسيما تخصصات: القانون، والإجرام والعقاب، وعلم الاجتماع، وعلم النفس؛ لما تثيره الظاهرة من اضطراب في العلاقات الإنسانية، وإهدار للقيم والعادات السائدة، وتهديد لسلطة الدولة والقانون، وقد اتخذ تطور ظاهرة الانحراف الاجتماعي أشكالاً مختلفة، وخاصة بالنسبة للصغار والشباب مقترباً للأفعال الاجتماعية المخالفة للقانون أو العرف، كما اختلفت صور التعامل والمساءلة للخارجين عن تلك القواعد والمعايير التي حددها المجتمع واعترف بها الجميع، حيث حل العلاج والتأهيل محل المعاملة العقابية. وتعالت الدعوات العالمية الصادرة من الهيئات والمنظمات الدولية -الحكومية والمدنية- بأهمية الانتباه نحو ظاهرة اجتماعية خطيرة مست شريحة اجتماعية هامة في كافة المجتمعات العالم، يمكن أن تلعب الدور الريادي في مستقبل ونهضة المجتمع وتقدمه، فيما إذا منحت الرعاية والتربية الإيجابية والتوجيه والتقويم الفعال، وقد أشار بعض الباحثين أن زيادة معدلات الانحراف والجريمة آنذاك يعود إلى مشكلات سلوكية وتربيية خاطئة وانحدار الذوق العام، وأن السبب الرئيس في انتشار هذه السلوكيات تدهور دور الأسرة في التربية السليمة للأطفال.

1. مشكلة البحث: شكلت الأسرة حجر الزاوية في إعداد وتأهيل النشئ على مر العصور باعتبارها الوظيفة الأساسية لها، خلال الفترة الأخيرة، حدثت تغيرات في ترتيب وظائفها بفعل التغيرات السريعة في البناء الاجتماعي بفضل التطورات العلمية والتكنولوجية التي انعكست تطبيقاتها على كافة مجالات الحياة (الحais، الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية. رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل. مؤتمر الأسرة المصرية وتحديات العولمة، 2002)، كما تخلت الأسرة عن وظائفها التقليدية بعدما ظهرت بدائل جديدة في المجال الافتراضي، وأصبح للإعلام الجديد والجماعات الافتراضية المتشكلة على فضاء الانترنت دور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية، مما أدى إلى ظهور نمط من التنشئة الانعكاسية يأخذ الطفل فيه دور المنشئ مع تراجع دور الوالدين في عملية التنشئة، بالإضافة إلى تعرضه لتعلم أشكال مختلفة من الانحرافات (الحais، وسائل الاعلام الجديدة وعلاقتها بانتشار الشائعات في المجتمع العماني، 2014) ، ومع هذه التطورات الجديدة في تغير وظائف الأسرة، أصبحت الأسرة وسيط غير فعال في عملية التنشئة، بل إن البعض اعتبرها مصدر من مصادر تشكيل الانحراف لدى الأبناء. لقد أشار كل من (L., Leslie Gordon, & Lora Ebert, 2004) إلى دور العمليات الاجتماعية في الأسرة كأسباب للسلوك الانحرافي والجريمة، حيث أوضحاوا كيف تؤثر المتغيرات العائلية على علاقات الأقران والعمل وظروف الحي، والكشف عن القضايا المتعلقة بالعلاقات الارتباطية بين التنشئة الاجتماعية في مرحلة الطفولة والانحراف في وقت لاحق في الحياة، وكيفية تأثير متغيرات الفترات الأولى من حياة الفرد على مسار حياته العامة، ومن بين هذه المتغيرات: طبيعة الحياة الزوجية، والعمليات الاجتماعية داخل الأسرة، وعلى رأسها عملية التنشئة الاجتماعية. لقد أصبحت ظاهرة الانحراف والجريمة في الفترة الأخيرة التي تحول فيها المجتمع الدولي إلى قرية صغيرة بسبب انتشار وسائل الاتصال والتقدم التكنولوجي السريع ظاهرين خطيرتين جديرين بالرصد والدراسة والتحليل، وبرزت في الفترة الأخيرة أشكال انحرافية مستحدثة انتهت بارتكاب الجرائم ضد الذات، وضد الآخرين، كما انتشرت الانحرافات الأسرية وجرائم الأسرة أيضاً، من بينها جرائم قتل مروعة ترتكب داخل نطاق الأسرة الواحدة، والجاني في هذه الحوادث المفزعية – وفق ما أعلنته وسائل الإعلام- أحياناً يكون الأب، وأحياناً يكون الأم، وأحياناً الزوج أو الزوجة، وكان غالبية الضحايا هم جميع أفراد الأسرة. وأصبحنا نشهد ظواهر انحرافية مستحدثة على رأسها جرائم القتل الأسري، وأشكال الانحراف الأخرى.

ويمكن تحديد مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الآتي: "ما العلاقة بين طبيعة البناء الأسري وانتشار الانحراف والجريمة في المجتمع؟"

2. أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

- إبراز دور الأسرة كمؤسسة اجتماعية في ظهور وانتشار الجريمة والانحراف في المجتمع.
- رصد أهم المعالجات السوسيولوجية في تفسير الأسرة والانحراف الاجتماعي.
- الوقوف على أهم العوامل الاجتماعية داخل الأسرة والدافعة لتشكيل سلوك الانحراف في المجتمع.
- الوقوف على أهمية الاهتمام بمشاكل الأسرة للحد من انتشار الجريمة والانحراف في المجتمع.

3. أهمية الدراسة:

1.3 الأهمية النظرية: تنبئ أهمية دراستنا الحالية من أهمية الأسرة؛ كأهم مؤسسة اجتماعية أوكل إليها المجتمع مهمة التنشئة الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى الانتشار المخيف للانحرافات والجرائم في البيئة الاسرية في الآونة الأخيرة في جميع المجتمعات العربية خاصة، كانحراف الاحداث وجرائم قتل الابناء واحتطافهم من الاقارب، وزنا المحارم وغيرها من الآفات الاجتماعية التي تفشت في مجتمعاتنا العربية المحافظة، كما تبرز أهمية الدراسة النظرية بما ستقدمه من فهم سوسيولوجي للبناء الأسري، وما المتغيرات الاجتماعية المحددة لبروز الانحراف المصاحب للعمليات الاجتماعية داخل الأسرة.

12.3 الأهمية التطبيقية: تستمد الدراسة أهميتها من خلال البحث وتسلیط الضوء على دوره الأسرة الخفي والسلبي الذي أصبحت تقوم به، كونها أصبحت مصدراً لتفشي الجريمة والانحراف في المجتمع، في حين أنها المؤسسة الاجتماعية الأولى والرائدة في المجتمع، التي أوكل إليها تربية الأجيال واعدادهم اعداداً سليماً، كما يسهم البحث في مساعدة كل من الممارسين في مجال الإرشاد الأسري، والمسؤولين من متخدلي القرارات وصانعي السياسات الاجتماعية في مجال الرعاية السرية، وذلك من خلال ما توفره من قاعدة معلومات ومعارف وتوصيات عملية تكون بمثابة دليل إرشادي لتلك الجهات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية.

4. مفاهيم البحث:

1.4 مفهوم الأسرة.

1.1.4 المدلول اللغوي: "هي الدرع الحصينة، وأهل الرجل وعشيرته، وتطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك، وجمعها أسر" (القصير، 1999)

2.1.4 المدلول الاصطلاحي: يرى "بوجاردوس Bogardus": أن "الأسرة هي جماعة اجتماعية تتكون من الأب والأم وواحد أو أكثر من الأطفال، يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية، وتقوم بتربية الأطفال حتى تتمكنهم من القيام بواجبهم وضبطهم ليصبحوا أشخاصاً يتصرفون بطريقة اجتماعية،

ويكونون مع بعض وحدة اقتصادية ويقيمون في مسكن واحد" (الحسن، 2005). إن هذا التعريف يركز على العاطفة التي تربط بين أب وأم وطفل أو أكثر، مشكلاًين وحدة اقتصادية يوحدهم مسكن واحد، وركز أيضاً على وظيفة الأسرة ألا وهي التربية، وذكر المهدى منها ألا وهو الضبط الاجتماعي.

لقد اخترنا التعريف أعلاه للأسرة من بين العديد من التعريفات المتنوعة حسب الاتجاه والتخصص، كونه يركز على أهم وظيفة للأسرة؛ ألا وهي الوظيفة العاطفية، التي يرجع أغلب الباحثين إلى فقداناً دخول أفراد الأسرة في عالم الانحراف والجريمة.

2.4 مفهوم الانحراف:

11.2.4 الانحراف لغة: هو مال عن الاعتدال، أو خرج عن طريق أو أمر، وهي المعانى ذاتها في اللغتين الفرنسية deviance ، والإنجليزية deviation . وقد عرف Gillion et déviation الإنحراف بأنه " أي ضرب من السلوك الذي يخرج عن الأطر الاجتماعية " (العايد وآخرون، 1989). فالإنحراف بمعناه العام الابتعاد أو الشذوذ أو مخالفة المحك المتعارف عليه في الوصف أو الحكم على الأشياء. فهو التغير المبتعد عن خط معين أو مقياس اسنادي، أو الابتعاد والشذوذ عن المقياس السوى. ومن المنظور القانوني، يرى "بول تابان" أن الإنحراف من الناحية القانونية بأنه: أي فعل أو نزع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض على المحكمة ويصدر فيه حكم قضائي.

2.2.4 ومن المنظور السوسيولوجي: يرى علماء الاجتماع ان الانحراف ينشأ من البيئة دون تدخل للعمليات النفسية المعقّدة التي تلعب دورها على مسرح اللامسحور (جابر، 2006) . فقد جاء في معجم العلوم الاجتماعية أن الإنحراف يعني "البعد عن درجة معينة في مقياس من المقاييس وهذه الدرجة هي المتوسط عادة. والإنحراف في السلوك هو الخروج بين عن الطريق السوى المألف، بحيث يصبح السلوك غير مقبول اجتماعيا. ومن أنواع الإنحراف: الإدمان، تعاطي المخدرات (بدوي، 1993). ويتبّع من هذا التعريف أن الإنحراف أنه يعبر عن: الخروج أو البعد عن درجة معينة مقبولة اجتماعيا-ثقافيا، وأن هذه الدرجة هي المتوسط عادة (الاعتدال في السلوك)، والخروج عن هذه الدرجة- التي تمثل درجة السواء أو المعتاد من السلوك- يلاقي عدم التقبل الاجتماعي (الرفض / النبذ الاجتماعي). كما يؤكّد تعريف ميرتون للإنحراف على حقيقة أساسية هي: أن المجتمع بمؤسساته المختلفة هو المسؤول عن الإنحراف، فالفرد ينحرف نتيجة دوافع نابعة من المجتمع.

وبناء على ما سبق، يمكن تعريف الإنحراف بأنه " العدول عن اتباع القواعد والمعايير المتفق عليها اجتماعيا، بحث تصبح ضارة للنظام الاجتماعي ومهيدة لاستقرار المجتمع.

3.2.4 أنواع الانحراف: صنف الباحثون الانحراف إلى عدة أنواع هي (تايمز، 2006):

الانحراف الفردي: وينبع من الشخص نفسه، وهذا لا يعني هذا النوع من الانحراف يحدث بعيداً عن الظروف الاجتماعية. **وأنواع الثاني: الانحراف بسبب الموقف:** ويرجع إلى بعض الظروف والمواقف قد تشكل قوة قاهرة يمكن أن تدفع الفرد إلى الاعتداء والتمرد على القواعد العامة الموضوقة للسلوك.

أما النوع الثالث: الانحراف المنظم: ويظهر هذا الانحراف المنظم؛ كثقافة فرعية أو كنسق سلوكى له تنظيم اجتماعي خاص له أدوار ومراكز سلوك متميزة عن طابع الثقافة الكبرى. وصنف ذلك إلى:

الانحراف العرضي: وهذا النوع من الانحراف يمثل أكثر الأنماط المنحرفة تعقيداً، لأن صاحبه لا يتميز بحياة ظاهرة، فهو لا ينتمي إلى تنظيمات اجرامية وإلى عصابات جانحة. أما الانحراف المحترف:

ويكون الهدف منه الحصول على ربح أو منفعة مادية بالدرجة الأولى، فالالأصل في هذا النوع أن يتخذ المنحرف من الجريمة حرفة أو مهنة أو وسيلة للعيش، كالعصابات. وأخيراً **الانحراف المنظم:** ويقوم هذا النوع من الانحراف عادة على قاعدة جماعية، أي أنه يتم من خلال عمل جماعي، وهذا ما يميزه عن الانحراف المحترف الذي غالباً ما يكون فردياً (جابر، 2006)

3.4 مفهوم الجريمة: الجريمة ظاهرة اجتماعية، تصدر عن إنسان له جسم ونفس، وهي تختلف في التركيب والتكون من شخص لآخر، والجريمة مثل الحرب تنشأ في رؤوس البشر وتتغذى باستمرار من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، التي تزداد سوءاً يوماً بعد يوماً بعد الوضع الذي تنظمه هيئة سياسية خاصة، وحددت بمقتضاه حالات المسؤولية وشروط العقوبات وأنواع الجزاءات، ويرى علماء الاجتماع أن الجريمة فعل اجتماعي يشكل تكراره ظاهرة اجتماعية، وأن التجريم هو الحكم الذي تصدره الجماعة على بعض أنواع السلوك بصرف النظر عن نص القانون، ويميز بعض الباحثين بين الجريمة الطبيعية التي لا تختلف عند الجماعات في الزمان والمكان لتعارضها مع المبادئ والعدالة كجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، والجريمة المصطنعة التي تشكل خرقاً للقواعد والعواطف القابلة للتتحول: كالعواطف الدينية والوطنية. ووفقاً لتعريف (تايمز، 2006) أن التعريف الاجتماعي للجريمة يركز على تلك الأفعال التي تعتبرها النظم الشرعية والقانونية: جرائم، وبذلك نجد ضرورة دراسة العقاب أو الامتثال إلى جانب دراسة الجريمة والانحراف.

وتعد الجريمة نمط من أنماط الانحراف المنصوص على منعها من قبل أحد مؤسسات الدولة الرخامية المعترف بشرعيتها. وأكدت أدبيات الانحراف على أن الجريمة نمط من أنماط الانحراف عن السلوك السوي، ومن هنا فإن كل جريمة تعد انحرافاً، وليس كل انحراف جريمة بالضرورة، حيث أن الانحراف أشمل وأعم من الفعل الإجرامي (الطخيس، 2004).

5. الرؤى السوسيولوجية في تفسير الانحراف والجريمة:

تركز النظرية الاجتماعية في دراستها للانحراف والجريمة على البيئة الاجتماعية وال العلاقات الاجتماعية وأثارها على المجتمع وثقافته وما يواجهه من أشكال التفكك الاجتماعي، وانطلاقاً من تعريف الجريمة الذي يشمل على ثلاثة عناصر أساسية هي: فعل، والذي يتضمن السلوك أو الامتناع عن القيام بواجب معين، وفاعل، الذي يتخذ الفعل صفة الجريمة لأن يكون شخصاً أو جماعة وردود الفعل الاجتماعية التي تصاحب عادة الفعل الانحرافي أو الجريمة.

وتتفق جميع الرؤى السوسيولوجية على أن الجريمة وليدة المجتمع والتنظيم الاجتماعي الذي يميزه، حيث أكد أميل دوركايم على ارتباط الجريمة بالمجتمع، والذي يعني أن الظروف الاجتماعية هي المصدر الرئيس للانحراف والجريمة. كما أكد "أدوين سدرلاند" أن الجريمة نتاج البيئة المحيطة بالفرد. كما أكد (تايمز، 2006) على أن الجريمة مصدرها المجتمع، وتنشأ نتيجة معارضة الفرد أو الجماعات للأوضاع والمعايير الاجتماعية السائدة والخروج عنها، رغم ما يقدمه المجتمع للحد من هذه الانحرافات. ومن هذا المنظور، طرحت نظريات اجتماعية عدة في تفسير الفعل الانحرافي؛ يمكن تناولها في الآتي:

1.5 نظرية اللامعيارية أو الانومي: يمثل مفهوم اللامعيارية مفهوماً أساسياً في التفسير السوسيولوجي للانحراف، ويعني ضعف القانون وفقدان القدرة على الانضباط وانعدام الشكل أو النموذج وانعدام الأخلاق. أي سيادة حالة من حالات المجتمع تنتهي على عدم اتفاق جوهري بين أفراده على معايير ملائمة، وأشار Durkheim أن فقدان المعايير في المجتمع يحدث نتيجة لعدم اكتمال التحول من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي. وعلى هذا، فاللامعيارية في نظرية دوركايم تشير إلى حالة اضطراب يصيب النظام أو حالة من انعدام الانتظام أو التسيب أو بمعنى آخر هي حالة تكون العلاقات فيها بين الأعضاء في عملية تقسيم العمل غير منظمة أو غير متسقة في اتصالها مع بعضها البعض، وفي استمرارها واعتمادها المتبادل، ومن ثم تكشف هذه الحالة عن مظاهر انحرافية أي تكون مظهراً للانحراف. وتتجسد المشكلة كما يوضحها ميرتون في أن البنية الاجتماعية لبعض المجتمعات إنما تعتمد على وضع حدود أو حواجز أمام بعض فئات المجتمع تمنعها من تحقيق هذه الرغبات وتحدد من إشباعها لهذه الغرائز أو تجعلها على الأقل صعبة المنال لدى جميع الأفراد والجماعات. وما يحدث حينئذ هو قيام بعض هذه البنية الاجتماعية بفسح المجال لبعض الفئات الاجتماعية لإتباع وسائل غير مشروعة في تحقيق وإشباع ما تتطلب الثقافة تحقيقه، وذلك حين لا يمكن تحقيق ذلك بالوسائل المشروعة.

(Featherstone & Deflem, 2003)

2.5 نظرية الثقافة الفرعية: من بين التعريفات التي وضعـت لـمـصـطلـح "الـثـقـافـةـ الفـرـعـيـةـ" التعـرـيفـ الـذـي يـرـىـ أـنـهـاـ "ـالـكـلـ الـذـيـ يـنـطـوـيـ عـلـىـ مـتـغـيرـاتـ ثـقـافـيـةـ تـوـجـدـ فـيـ أـقـسـامـ مـعـيـنـةـ عـنـ شـعـبـ الـذـاتـ وـلـاـ تـمـيـزـ الثـقـافـاتـ فـرـعـيـةـ بـسـمـةـ أـوـ بـسـمـتـيـنـ مـنـفـصـلـتـيـنـ،ـ بلـ إـنـهـاـ تـشـكـلـ اـنـسـاقـاـ ثـقـافـيـةـ مـتـمـاسـكـةـ نـسـبـيـاـ وـتـقـومـ كـمـجـمـوعـةـ عـوـاـمـ دـاخـلـ الـعـالـمـ أـكـبـرـ الـمـتـمـثـلـ فـيـ الـثـقـافـةـ الـعـامـةـ.ـ فالـثـقـافـةـ الـفـرـعـيـةـ تـشـيرـ إـلـىـ مـجـمـوعـةـ مـعـايـيرـ مـنـبـثـقـةـ مـنـ مـوـقـفـ صـرـاعـ بـيـنـ جـمـاعـةـ مـعـيـنـةـ وـالـجـمـعـمـ الـكـبـيرـ،ـ وـعـلـىـ ذـلـكـ تـعـتـبـرـ الـمـعـايـيرـ الـمـنـبـثـقـةـ فـيـ عـصـابـ الـجـنـاحـ أـوـ مـسـتـوـيـاتـ السـلـوكـ فـيـ جـمـاعـةـ الـمـراـهـقـينـ بـمـثـابـةـ "ـثـقـافـةـ فـرـعـيـةـ".ـ وـيـتـحدـدـ السـلـوكـ الـانـحرـافـيـ وـفقـ هـذـهـ النـظـرـيـةـ بـوـاسـطـةـ نـسـقـ فـرـعـيـ لـلـمـعـرـفـةـ وـالـمـعـقـدـاتـ وـالـاتـجـاهـاتـ الـتـيـ تـجـعـلـ أـشـكـالـاـ مـعـيـنـةـ مـنـ الـانـحرـافـ،ـ فـيـ مـوـاـقـفـ مـعـيـنـةـ:ـ مـمـكـنـةـ،ـ أـوـ مـسـمـوـ بـهـاـ أـوـ مـقـرـرـةـ،ـ وـهـذـهـ جـمـيـعـاـ يـجـبـ أـنـ تـكـوـنـ قـائـمـةـ فـيـ الـمـحـيـطـ الـثـقـافـيـ لـلـفـاعـلـ فـيـ بـدـاـيـةـ الـأـمـرـ،ـ ثـمـ تـتـسـلـطـ عـلـىـ الـشـخـصـيـةـ وـتـصـبـحـ مـسـتـدـمـجـةـ دـاخـلـهـاـ،ـ مـثـلـهـاـ فـيـ ذـلـكـ مـثـلـ أـيـةـ عـنـاصـرـ أـخـرـىـ مـتـصـلـةـ بـالـثـقـافـةـ الـمـحـيـطـةـ.ـ وـكـشـفـتـ الـدـرـاسـاتـ الـأـمـبـرـيـقـيـةـ الـتـيـ اـعـتـمـدـتـ عـلـيـهـاـ هـذـهـ النـظـرـيـةـ أـنـ انـحرـافـ الـأـحـدـاثـ "ـالـجـنـاحـ"ـ،ـ وـالـجـرـيمـةـ مـظـهـرـانـ لـلـسـلـوكـ الـانـحرـافـيـ يـمـيـلـانـ إـلـىـ الـاقـتـصـارـ عـلـىـ الـمـنـاطـقـ الـحـضـرـيـةـ غـيرـ الـمـحـدـودـةـ،ـ وـالـتـيـ يـقاـومـ فـيـهـاـ مـثـلـ هـذـاـ السـلـوكـ التـغـيـرـاتـ الـدـيمـوـغـرـافـيـةـ بـشـدـةـ،ـ فـيـ الـوقـتـ الـذـيـ يـواـجـهـ بـالـاسـتـحـسانـ مـنـ جـانـبـ الـآـبـاءـ،ـ حـيـثـ تـعـتـبـرـ السـرـقةـ بـيـنـ الـجـيـرانـ مـمارـسـةـ شـائـعـةـ عـنـ الـأـطـفـالـ وـالـمـراـهـقـينـ،ـ وـمـحـلـ مـبـاهـةـ

(Mitchell, Cohen, M., & Bryant, 2012) وـفـخرـ

3.5 نظرية المخالطة الفارقة: ركـزـتـ نـظـرـيـةـ المـخـالـطـةـ الـفـارـقـةـ "ـأـدـوـينـ سـزـارـلـانـدـ sutherlandـ"ـ عـلـىـ شـرـحـ كـيـفـيـةـ اـنـتـقـالـ السـلـوكـ الـإـجـرـاميـ عـنـ طـرـيقـ الـتـعـلـيمـ عـنـ الـآـخـرـينـ أـوـ مـنـ خـلـالـ الـاحـتكـاكـ بـالـمـنـحـرـفـينـ فـيـ تـعـلـمـ الـأـشـكـالـ الـانـحرـافـيـةـ وـالـبـوـاعـثـ وـالـمـبـرـراتـ الـتـيـ تـشـجـعـ عـلـىـ اـرـتكـابـ الـجـرـيمـةـ مـنـ خـلـالـ عـلـاقـاتـ شـخـصـيـةـ وـثـيقـةـ بـيـنـ الـأـفـرـادـ الـمـنـحـرـفـينـ.ـ لـقـدـ اـعـتـقـدـ سـزـارـلـانـدـ أـنـ الـجـرـيمـةـ فـيـ الـأـسـاسـ ظـاهـرـةـ يـمـكـنـ تـعـلـمـهـاـ بـالـاـكـتسـابـ (ـعـبـدـ الـحـمـيدـ وـآـخـرـونـ،ـ 2000ـ).ـ وـعـلـىـ ذـلـكـ،ـ فـإـنـ السـلـوكـ الـانـحرـافـيـ مـثـلـهـ مـثـلـ أـيـ شـكـلـ آـخـرـ مـنـ السـلـوكـ،ـ يـتـمـ تـعـلـمـهـ مـنـ خـلـالـ اـخـتـلاـطـ الـأـفـرـادـ الـوـثـيقـ بـالـآـخـرـينـ،ـ وـيـشـمـلـ هـذـاـ التـعـلـيمـ الـاتـجـاهـاتـ نـحـوـ الـقـانـونـ وـنـحـوـ أـسـالـيـبـ اـرـتكـابـ الـجـرـيمـةـ.ـ وـقـدـ أـسـسـ سـيـزـارـلـانـدـ رـؤـيـتـهـ عـلـىـ عـدـةـ مـبـادـئـ هـيـ:ـ (ـأـحـمدـ،ـ 2008ـ)ـ أـنـ السـلـوكـ الـانـحرـافـيـ لـيـسـ سـلـوكـاـ فـطـرـياـ،ـ وـانـماـ يـكـتـسـبـ عـنـ طـرـيقـ التـعـلـيمـ،ـ كـمـاـ يـكـتـسـبـ السـلـوكـ الـإـجـرـاميـ عـنـ طـرـيقـ التـعـلـيمـ مـتـصـلـ بـأـشـخـاصـ آـخـرـينـ تـرـبـطـهـمـ بـالـشـخـصـ عـمـلـيـةـ اـتـصالـ مـباـشـرـ،ـ تـتـمـيزـ بـأـنـهـاـ لـفـظـيـةـ فـيـ مـعـظـمـ جـوـانـيهـاـ فـيـ نـفـسـ الـوقـتـ الـذـيـ تـنـطـوـيـ فـيـهـ عـلـىـ اـتـصالـ عـنـ طـرـيقـ الإـشـارةـ.ـ كـمـاـ يـحـدـثـ الـجـزـءـ الـأـكـبـرـ مـنـ عـمـلـيـةـ تـعـلـمـ السـلـوكـ الـإـجـرـاميـ دـاخـلـ جـمـاعـاتـ يـرـتـبـطـ أـعـضـاؤـهـ بـعـلـاقـاتـ شـخـصـيـةـ قـائـمـةـ عـلـىـ الـمـوـدةـ:ـ كـالـأـسـرـةـ وـجـمـاعـاتـ الـقـرـابـةـ وـالـرـفـاقـ.ـ وـيـصـبـحـ السـخـصـ مـنـحـرـافـاـ بـسـبـبـ تـوـصـلـهـ

إلى مجموعة محدّدات تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة، وهي تفوق المحدّدات الأخرى التي تجعل مخالفة القانون مسألة غير ملائمة. وهذا هو مبدأ المخالطة الفارقة الذي يشير إلى الارتباطات الإجرامية وغير الإجرامية في نفس الوقت، فعندما يصبح الشخص مجرماً، يكون ذلك راجعاً إلى مخالطته واتصالاته بالنماذج الإجرامية، وعزلته عن النماذج غير الإجرامية. ويمكن للمخالطات الفارقة أن تتفاوت من حيث: التكرار، والألوية، والكثافة وهذا يعني أن الارتباطات بالسلوك الإجرامي وبالسلوك غير الإجرامي تتفاوت في هذه النواحي. وتتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاختلاط بنماذج إجرامية وغير إجرامية، جميع الميكانيزمات التي توجد في أي نوع آخر من التعليم.

4.5 نظرية الوصم أو رد الفعل الاجتماعي: ينظر أنصار "نظرية الوصم" أو "رد الفعل الاجتماعي" إلى السلوك الإجرامي باعتباره (وصمة) توسم كل من يقوم بخرق القواعد والمعايير التي حددها المجتمع، فبمجرد إدانة الشخص في جريمة ما يلقب بال مجرم وتظل وصمتة الإجرامية عالقة في تاريخه الاجتماعي متعرضاً بسببها للعزلة والانطواء والمهانة، وتفوكد هذه النظرية على الأضرار المترتبة على وصم المجرم والتي تظل مرافقه له وكل من له علاقة قرابة به، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن المنحرفين يتوجهون إلى أن يكونوا منفردين أو متميّزين بخصائص يخلعها عليهم آخرون، وإن هذه الخصائص هي (تسميات) Labels أو صفات تعمل على إثارة أنفاق الضبط الاجتماعي وتحريكها، علاوة على أن الأنشطة الضابطة التي تمارسها هذه الأنساق تميّز بطابع الشرعية القانونية باعتبارها تمثل استجابات نظامية للانحراف. فالوصمة نتاج الإدانة وصدور الحكم بالعقوبة، وهي في مجملها تعني أن الإدانة والحكم لا يمثلان نهاية العقاب بالنسبة للمجرم، بل إن المجتمع بفئاته المختلفة يقوم بعقابه وعقاب كل من لهم صلة به خلال دورة الحياة الاجتماعية، مما يعوق حركته وحركة من ينتسبون إليه في التفاعل الطبيعي من المجتمع.

5.5 نظرية التفكك الاجتماعي: يعبر مصطلح التفكك الاجتماعي عن كافة مظاهر سوء التنظيم في المجتمع من الناحيتين العضوية والثقافية، وقد يراد به أحياناً عدم التوافق أو عدم التكيف بوجه عام أو عدم الانسجام أو الصراع أو فقدان الشعور الجمعي أو حالة التغيير الاجتماعي أو عدم التناسق أو التوازن بين عناصر المجتمع وثقافته (أبو توتة، 2007). أي أن التفكك عبارة عن اضطرابات التي تصيب النمط والنظام والتقليد بالمجتمع وهي مقترنة بالتغيير الاجتماعي، وهي من جهة أخرى تؤثر على الضبط الاجتماعي بالمجتمع (ميشال، 1994) . ويعود التفكك الاجتماعي إلى حالة عدم تماسك مكونات المؤسسة الواحدة بالمجتمع، نتيجة ضعف العلاقات التي تربط الأفراد بعضهم البعض، مما يؤدي إلى انتشار الفردية بينهم. كما يعود التفكك إلى فشل المجتمع في تعديل أو تجديد المعايير الاجتماعية

الموجة للسلوك في ظل التغيرات الاجتماعية السريعة، وقد أوضح الأمريكي "دورثنسيللين" اثر التفكك في أحداث الظاهرة الإجرامية عندما قارن بين المجتمعات المختلفة من ناحية وبين مراحل حياة الفرد في المجتمع الواحد من ناحية أخرى، فأوضح أن المجتمعات الريفية أو التقليدية تتسم بالانسجام والتضامن في ظروفها وفي مطالب احتياجات أفرادها فلا يشعر الفرد بالعزلة أو بعدم الاطمئنان أو الاستقرار، بل يحس في داخلها بالأمن والانسجام في علاقته بالآخرين، مما يجعل سلوكه متفقا مع المعايير السائدة في المجتمع، وهذا يعني أن الفرد في مثل هذه المجتمعات لا يجد نفسه في حالة أو في ظرف يدفعه إلى الخروج على قيم الجماعة وثقافتها ونظامها النافذ، ولا ريب في أن ارتباط الفرد بقيم ونظام مجتمعه يعد ضابطا ذاتيا يقيه من الوقوع في الجريمة والانحراف.

6.5 نظرية المحاكاة: تعد نظرية المحاكاة من الرؤى النظرية الملائمة لتفسير دور الأسرة في تشكيل سلوك الانحراف. ويعود الفضل لهذه الرؤية إلى عالم الاجتماع الفرنسي "جابرييل تارد Gabriel tarde" ، وقد رفض تارد التفسير البيولوجي للانحراف والجريمة، وقد أرجع السلوك المنحرف والجريمة إلى البيئة التي يعيش فيها الفرد، فالإنسان في نظره لا يولد مجرما بل يتأثر بتصرفات الآخرين ويرتكب الجريمة بإيحاء منهم وتقليل لهم، وأن أنماط تعلم الانحراف والجريمة تماثل إلى حد كبير أنماط التعليم في آية مهنة أخرى. ورغم الصراع بين تارد ودوركايم، إلا أنهما اتفقا على أن الانحراف والجريمة حقيقة اجتماعية وظاهرة سادت في كافة المجتمعات. لقد أكد "تارد" على أن الإنسان جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي يعيش فيه، وهو في ظل ذلك المجتمع يتأثر حتى في سلوكه بالعوامل السائدة فيه. أما عن الكيفية التي يتحول فيها الشخص إلى مجرم أو جانح فقد ردّها " تارد" إلى ما أسماه بقانون التقليد أو المحاكاة (Tarde, 2010)

6. العوامل الأسرية وتشكيل الانحراف الاجتماعي:

تعد المتغيرات المرتبطة بالبناء الأسري المحدّدات الرئيسية للتوازن الأسري أو عدم توازنه، وعلى ذلك، فإن الوقوف على طبيعة الخصائص التي تميز البناء الأسري من الخطوات المنهجية المهمة في الكشف عن علاقة ذلك البناء بتشكيل الفعل الانحرافي. وقد تمت مناقشة الحقائق المتعلقة "بالأسر المنحرفة" ، ومبادرات منع الجريمة القائمة على دعم الأسرة والطرق التي يمكن أن تعمل بها العائلات والمدارس والمجتمعات معاً للحد من مخاطر الانحراف والجريمة (Uttinget al, 1993). ومن بين أهم العوامل الأسرية المتعلقة بتشكيل الانحراف والجريمة وفق نتائج البحوث السابقة ما يلي:

1.6 التفكك الاسري: يعبر مفهوم التفكك الأسري عن انهيار الوحدة الأسرية وتحلل نسيج الدوار الاجتماعي عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها في القيام بالدور المنوط به على نحو سليم. كما يعبر

عن وهن أو سوء تكيف وتوافق أو انحلال الروابط التي تربط كل عضو من أعضاء الجماعة الأسرية مع الآخر، ولقد أكدت بحوث عدة أن التفكك الاسري سواء بفقدان أحد الابوين بالموت أو بالطلاق وعيش الابناء مع احدهما أو أحد افراد العائلتين (الجدة من جهة الاب أو من جهة الام)، خاصة في حالات اعادة الزواج للأبوبين، يفرز خللاً في تكوين الابناء وفي صحتهم النفسية والعاطفية، فغياب أحد الوالدين خاصة الام، كونها منبع الحنان والحب، وحاجة الابناء للعاطفة خاصة في السنوات الست الأولى المصيرية، وفقدان الاب الذي يمثل العامل الضبطي لتصرفات الابناء، الذكور منهم والإناث، خاصة في فترة المراهقة، مما يجعل الابناء عرضة للانحراف والدخول في عالم الادمان والجريمة.

2.6 أساليب التربية الاسرية الخاطئة: تعد أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية المتتبعة داخل الأسرة من العوامل المهمة في تشكيل الشخصية وتحديد توجهاتها، وتعدت أساليب التربية ما بين أساليب الحماية الزائدة والمان وبين أساليب الإهمال. وعلى ذلك فإن اتباع أحد الوالدين لأحد الأساليب التربوية الخاطئة في تنشئة الابناء، أو عدم اتفاقهما على أسلوب تربية واحد يؤدي إلى تكوين الابناء وتربيتهم بالسلب، فالوالدين المتذبذبين في التربية يجعلون ابنائهم في حيرة، فتارة يعاقبون على اتفه الاسباب في حين لا يولي لهما الابوين اهتماماً ان اقدموا على فعل شائن، حتى ولو عظم، ونفس الشيء يحدث عند الابوين الصارمين والذين يمارسن العنف اللفظي والجسدي، أو المهملين للابناء والمنشغلين عنهم اما بالعمل او لأمور أخرى، وتجدهم لا يعون خطورة الموقف إلا عند ارتكاب ابنائهم لجرائم واستدعائهم من طرف مصالح الامن، بعد ان تمرسوا من خلال مختلف الانحرافات التي لم يجدوا من يوجههم في الابتعاد عنها من قبل، وأوضحت دراسة (Joshua P, Topitzes, J., & Reynolds, 2012)

أن عدم الأمان في أي مرحلة عمرية وسوء المعاملة الأسرية من أهم العوامل المؤدية إلى الانحراف والجريمة، غالباً ما تتم دراسة الخصائص العائلية السلبية مثل: ضعف الإشراف الأبوي على الأطفال كعامل خطير للانحراف أو الجريمة في المستقبل، ويعتقد أن الأطفال الذين يأتون من هذه المنازل معرضون لخطر أكبر أو أكثر عرضة لارتكاب جرائم من الأطفال الذين لا يفعلون ذلك. وعندما يحدث العكس - مثل نشأة طفل في منزل محب وداعم - غالباً ما يشير الباحثون إلى هذه المتغيرات على أنها عوامل "وقائية"، لأنها تعزز مرونة الطفل أو توفر حواجز وقائية ضد بداية التورط الإجرامي - حتى في ضوء الظروف المعاكسة، ومن المحتمل أيضاً أن تتفاعل العوامل العائلية مع عوامل أخرى في علاقة معقدة يصعب على الباحثين استخلاصها.

3.6 تفشي الفقر في الأسرة والمجتمع: أشارت دراسات جنوح الأحداث في بريطانيا العظمى إلى أن جذور الانحراف تكمن في الأساس داخل الأسرة. من الواضح أن الأطفال الذين تعاني أسرهم من الفقر المالي والبيئي معرضون لخطر أكبر من الأطفال الذين يمتلك آباؤهم الدخل الذي يوفر لهم منزلًا مريحًا. ومع ذلك، فإن الحرمان الاجتماعي وحده لا يفسر جنوح الأحداث؛ يمكن لعوامل في بيئته تقديم الرعاية تعديل تأثير الفقر والحرمان على وجه التحديد، يمكن للإشراف الأبوي المناسب وأساليب الأبوة المناسبة الأخرى أن تحمي من إجرام الأحداث، كما يعد الفقر من أبرز الأسباب وراء انسياق العديد من الابناء خاصة الشباب منهم إلى الدخول في عالم العصابات والجريمة، فيتخدون منها مصدراً للعيش، كالسرقة والمتاجرة في المخدرات والقتل والمتاجرة بالأعضاء وغيرها، كذلك الفقر الذي يكون في المجتمع نتيجة سوء الاحوال الاقتصادية نتيجة للحروب أو لمختلف الازمات، يكون سبباً في انتشار الجريمة والعصابات ظفي المجتمعات التي تعاني سوء الوضاع الاقتصادي وانتشار البطالة وانخفاض المستوى المعيشي، بالإضافة إلى العوامل أعلاه، والتي ذكرناها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، هناك العديد من العوامل الأخرى، كالعوامل الوراثية: التي تعزى إلى الجينات الوراثية لأحد الأبوين وميلهم إلى الاجرام أو لكليهما، والعوامل المتعلقة بذات الفرد نفسه، وعوامل اجتماعية نابعة من المجتمع الذي يعيش فيه، كاللامعيارية التي اشار إليها دور كايم وغيرها من العوامل الأخرى.

4.6 البيئة الاسرية المريضة وظهور الانحراف وانتشاره: غالباً ما يعتبر صانعوا السياسات والممارسون والمواطنون والباحثون الأسرة مكوناً مهماً في تورط الطفل لاحقاً في الجريمة. وأجرى الباحثون عدداً من البحوث الإمبريقية لفهم العلاقة بين العوامل المختلفة المتعلقة بالبيئة الأسرية والانحراف والجريمة بشكل أفضل. ومن بين هذه العوامل دور حرمان الأم، وما إذا كان للطفل أبوين جنائيين، وشدة التأديب الذي يتم إعطاؤه للطفل، وإهمال الوالدين وإساءة معاملتهم، وعدم كفاية الإشراف الأبوي، والعنف المنزلي، وعمر الوالدين في وقت ولادة الطفل، ومواقف الوالدين تجاه العنف، وتعاطي المخدرات من قبل الوالدين، وتاريخ الوالدين للمرض العقلي، وترتيب الميلاد، وحجم الأسرة، وتعليم الوالدين، والحالة الاجتماعية والاقتصادية، وانفصال الوالدين عن الطفل.

لقد أوضحت الدراسات التبعية للسلوك المعادي للمجتمع والانحراف والجريمة إلى أن السلوك التخريبي المزمن الذي يظهر في وقت مبكر من الحياة داخل الأسرة يؤدي إلى انحراف وجرائم متكررة وخطيرة في كثير من الأحيان أثناء الطفولة والمراحل والبلوغ (Piquero, Farrington, & Blumstein, 2003)، ويترتب عليه نتائج سلبية في مجالات الحياة الأخرى كالتعليم والتوظيف ونوعية العلاقات

(Bernazzani & E., 1993). بالإضافة إلى إعاقة الاندماج الاجتماعي للأفراد & Tremblay, 2006)

كما أوضح "غريب محمد سيد أحمد" أن الاضطراب الاسري قد يقدم بعض الامثلية في خلق المشكلات الاجتماعية؛ فالأسرة تتوسط القوى المؤثرة في المجتمع الواسع، .. فنأخذ مثلاً مفهوم البيت المتصدع the broken Home، يستخدم على أنه تفسير لأنواع عديدة من الانحراف" (تايمز، 2006) ومنه؛ فقد أرجع أغلب المتخصصين السبب الرئيس لل المشكلات الاجتماعية وتفشي ظاهرة الانحراف والاجرام إلى البيئة الاسرية وانعدام الرعاية من خلال اهمال الطفل، والتي تولد لهم مرضًا نفسيًا، مما يجعل ضعيف الشخصية في المستقبل ويتأثر سلوكه وتظهر عليه علامات الانحراف.

7. تفشي الجرائم في الأسرة ثم إلى المجتمع:

أشار الباحث (محمد عباس، 2005) أنه عادة ما ينظر إلى مرحلة الشباب أو المراهقة على أنها مرحلة انتقالية بين الطفولة الرشد، وبالتالي مرحلة قصيرة يتخالص فيها الشباب من مرحلة الطفولة، ويخطو أولى خطواته باتجاه عالم الكبار، وهذه النظرة التقليدية للشباب تخفي حكم قيمة ازاء هذه الشريحة الاجتماعية، باعتبارها شريحة لا تستحق الاهتمام إلا من منطق الاحتياط منها، وتفادي ما يمكن أن يصدر عنها من أفعال غير رazine أو منحرفة قد تحدث اضطراباً في المجتمع الذي يسيطر عليه الكبار، .. ان جيل الشباب أكثر سعادة منا وأقل هما وتخوفاً من المستقبل، حتى إننا لا نتردد أحياناً في وصفهم باللامبالاة والعنفية، إلا أن الابحاث الاخيرة المتعلقة بالشباب، على اختلاف المجتمعات التي ينتمون إليها، .. والمشاكل التي يواجهونها تبدأ من الأسرة والمؤسسة التعليمية إلى أن تبلغ ذروة حدتها عندما يحاول الشباب ايجاد العمل الذي يتناسب مع مؤهلاته ويتحقق له طموحه وتطلعاته. والمأذق الذي يوجد فيه الشباب الآن، ربما كان هو المسؤول المباشر عن حالات العنف التي افرزها هذا المزق، سواء تعلق الامر بعنف يسقطه الشباب على المجتمع في شكل سلوكيات منحرفة أو يسقطه على ذاته في هيئة انتشار أو محاولة انتشار، أو تعاطي المسكرات أو المخدرات. هذا؛ وقد ربط (محمد عباس، 2005) كذلك بين الآثار النفسية لمعاملة الاطفال بانتشار وظهور الجريمة في المجتمع، موضحاً أن الآثار النفسية لعمل الاطفال تتجلّى في أبشع صورها لدى الاطفال الذين يباعون ويشترون من طرف شبكات دولية منظمة لاستغلالهم في انشطة منحرفة، كترويج المخدرات والاستغلال الجنسي الذي يعاني ضحاياه آثاره النفسية السلبية طوال حياتهم.

8. خاتمة:

في ختام دراستنا هذه، نؤكد بدورنا على الوضعية المزرية التي آلت إليها الأسرة بصفة عامة والأسر العربية، وان اختللت العوامل وتعددت من باحث إلى باحث إلى أن الواقع الاجتماعي يفصل في مسألة علاقة الأسرة في انتشار وظهور الانحراف والجريمة بشتي أنواعهما، فالأسرة كونها الخلية الأساسية المسؤولة عن تنشئة البناء وتربيتهم وتلقينهم قيم المجتمع وثقافته، إن مرضت أو أصابها خلل في مقوماتها انعكس ذلك على أدائها لوظائفها وأدوارها، مما يخلف أضراراً جسيمة على أفرادها في حاضرهم ومستقبلهم، أضراراً تتعكس على صحتهم العقلية والنفسية والسلوكية قبل الجسمية المادية، لتفرز في الغالب سوءاً في التكيف والاندماج في المجتمع والاحساس بالاغتراب بدل الانتماء، وتتفشى اللامعيارية أو الانوميا على حد تعبير دوركايم، من خلال انتشار مختلف الآفات الاجتماعية، وهذا ما نعيشه اليوم في مجتمعاتنا العربية المحافظة، كما يجدر الإشارة إلى أن الأب والأم في الأسرة هما أيضاً بحاجة إلى الاهتمام بصحتهم النفسية قبل وبعد تكوين الأسرة، ولذلك وجب على المجتمع تعزيز دور المستشار الأسري ومحاولة رفع مستوى الوعي عند الأسرة لأهمية التنشئة الأسرية السليمة، وكيفية الحفاظ على بيئة أسرية صالحة لتنشئة البناء وتربيتهم في ظل كل الازمات التي تعيشها الأسرة في ظل الحياة الاجتماعية الحديثة بكل تناقضاتها ومغرياتها.

9. قائمة المراجع:

1.9 المراجع العربية:

- أبو توتة، ع. ا. (2007). *الأحداث الجانحون المفهوم*. القاهرة، مصر: دار الأحمدى.
- أحمد، س. ن. (2008). *الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي*. القاهرة، جامعة عين شمس، مصر: مكتبة سعيد رافت.
- الحais، ع. ا. (2002). *الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية*. رصد ل الواقع واستكشاف ملامح المستقبل. مؤتمر الأسرة المصرية وتحديات العولمة. (pp. 290-215). القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية.
- الحais، ع. ا. (2014). *وسائل الاعلام الجديدة وعلاقتها بانتشار الشائعات في المجتمع العماني*. بسكرة: كلية الأداب والعلوم الإنسانية. جامعة محمد خضر.
- الحسن، ا. م. (2005). *علم اجتماع العائلة*. الأردن: دار الفكر.
- الطخيس، ا. ب. س. (دراسات في علم الاجتماع الجنائي). المملكة العربية السعودية، السعودية: دار العلوم.
- العايد، أ. & آخرون. (1989). *المعجم العربي الأساسي*. مدينة نصر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- بدوي، أ. ز. (1993). *معجم العلوم الاجتماعية*. ط. (2) ط. (éd). بيروت: مكتبة لبنان.
- تايمز، ن. (2006). *علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية*. غ. م. أحمد (Trad.). الاسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.
- جابر، ن. ا. (2006). *(السلوك الانحرافي والاجرامي*. عين مليلة، الجزائر: دار الهدى.
- عبد الحميد، آ. & آخرون. (2000). *الانحراف والضبط الاجتماعي*. الاسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.
- لقصير، ع. ا. (1999). *الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية*. دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري. لبنان، لبنان: دار الهضة العربية للطباعة والنشر.
- محمد عباس، ن. ا. (2005). *التنشئة الأسرية. رؤية نفسية اجتماعية تربوية لعلاقة الأسرة بأبنائها والاشكاليات التي تطرّحها*. غ. عبد الكريم (Trad.). المغرب، المغرب: منشورات عالم التربية.
- ميشال، د. (1994). *معجم علم الاجتماع*. بيروت، لبنان: دار الطليعة.

2.9 المراجع الأجنبية:

- Bernazzani, O., & Tremblay, R. E. (2006). Early parent training. In B. C. Welsh. (P. c. places., Éd.)
- Featherstone, R., & Deflem, M. (2003). *Anomie and Strain.context and consequences of merton's theories* (Vol. vol.73, No.4, November). Sociological Inquiry.
- Joshua P, M., Topitzes, J., J., A., & Reynolds. (2012). Unsafe at Any Age:Linking childhood and adolescent maltreatment to delinquency and crime. *Journal of research in crime and delinquency*, pp. 318-293.
- Mitchell, M., Cohen, A. K., M., K., & Bryant. (2012). On the demise and morrow of subculture theories of crime and delinquency. *Journal of crime and justice*, vol. xx (No.02), pp. 521-501.
- Moffitt, & E., T. (1993). Life-course-persistent and adolescence-limited.antisocial behavior. *Psychological Review*.
- Piquero, A. R., Farrington, D. P., & Blumstein, A. (2003). the criminal career paradigm. *A review of research*, 30.
- Tarde, G. (2010). *Gabriel Tarde on Communication and Social Influence*. Chicago, University of Chicago: Paperback Edition.